

نظام
صندوق الاستثمارات العامة
٥١٣٩١

الرقم - ٢٤ / م

التاريخ - ١٣٦١ / ٦ / ٢٥ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (١٦) من نظام «مجلس الوزراء» الصادر بالمرسوم الملكي

رقم (٢٨) وتاريخ ١٣٦٢ / ١٠ / ٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦٨) وتاريخ ١٣٦١ / ٦ / ٢٥ هـ .

رسمنا بأمرنا :-

اولا - الموافقة على نظام صندوق الاستشارات العامة المرافق لهذا المرسوم .

ثانيا - على نائب رئيس «مجلس الوزراء» ووزير المالية والاقتصاد الوطني

تنفيذ مرسومنا هذا ...



قرار رقم ١٨ / ٢٤ - ٢٥ / ١٤٣٩ هـ . . .

أن مجلس الوزراء،

بعد الاطلاع على الخطاب المرفوع من سمو وزير المالية والاقتصاد الوطني بمرقم ١١٧/س/٩١ في ٢٢/٦/٩١ هـ
المستدعي أنه سبق أن أصدر مجلس الوزراء قراراً بمرقم ٢٨ هـ في ٢١/٤/١٣٩١ هـ . . . بالموافقة على اقتراح
وزارة المالية والاقتصاد الوطني إنشاء صندوق للاستشارات العامة، وكان الباحث على اقتراح إنشاء هذا
الصندوق هو أن الحكومة قد قامت خلال السنوات الماضية بإنشاء بعض الشروط الإنتاجية ذات الطابع
التجاري لا تعالجها بالأهمية الكبيرة لتنمية الاقتصاد الوطني وتوفير المقومات الأساسية لها، فبالرغم من
رأب أن القطاع الخاص لا يستطيع القيام بها منفرداً إلا لفئة الضيقة أو رأس المال أو كليهما، وفي سبيل ذلك
أداء المهمة الموكلة العامة للقطاع والسماد والتي قامت بدورها في إنشاء عدة مشاريع من هذا النوع
كذلك مؤسسة الخطوط الجوية الحكومية، ومؤسسة السكك الحديدية ولا يزال هناك إمكانات لقيام بشروعات
مماثلة سواء في قطاع البترول والسماد أو قطاعات أخرى.
ولما كانت هذه الاستشارات تنصف بطلبية شيرة من الأعمال التي تخص للمصروفات العامة في الميزانية، ويعتق
لأنه لدى الحكومة دافعا الإمكانات المالية للخص في إنشاء هذه الشروط، أو المشاركة في إنفاذها عندما
تظهر الظروف المناسبة لذلك.

لذلك كله روي أن إنشاء هذا الصندوق هو الوسيلة المناسبة لتحقيق هذه الأهداف ولذا أنظم بمشروع
نظام لهذا الصندوق، على غطاس هذا راجيا النظر فيه.
وأشارته أنه كما هو واضح من مشروع النظام، فقد أطلق عليه اسم (صندوق الاستشارات العامة) لتتبدل
النسبة على المرفوعة، وحددت المادة الثانية لخص الصندوق، فذكرت أنه يخصص لقطاعات الإنتاج
ذات الطابع التجاري تحت إشراف، كما تضمن النظام تشكيل مجلس إدارة يتولى تلقي الطلبات وتقييمها
وبمراجعة الدراسات التي أجرتها الجهة الحكومية أو المؤسسة العامة للمشروع المقترح، لزيادة التأكيد من
جدوى المشروع وإثباته على الاقتصاد الوطني حتى إذا توفرت للمجلس الفاعلة بشروط الاقتصاد
لتأسيس المشروع قرر تخصيص المبالغ اللازمة له.

ولشأن التأكيد من حسن استغلال الأموال المرسدة في الصندوق، فقد تضمن مشروع النظام النص على الاحتفاظ
بهذه الأموال في مؤسسة النقد وأن لا تصرف الأموال التي تخصص لآ مشروع إلا عند الحاجة إليها، كما
اشتراط النظام اطلاع مجلس الإدارة على كيفية التصرف بالأموال المخصصة من قبل الأجهزة الحكومية أو المؤسسات
العامة المستفيدة، كما تضمن النظام على إعداد تقرير مالي سنوي وحساب غطاس مرفوعة على مجلس الوزراء
للمصادقة عليه، وبهذه الوساطة يكون مجلس الوزراء على اطلاع بكيفية استثمار أموال الصندوق ولتوجيه مجلس
إدارة الصندوق بما يراه من توجيهات بالنسبة للسياسة التي أتجهت في إدارة شؤون الصندوق.

ولمّا كانت الميزانية السنوية ١٩٨١، إلا برنامج عمل يجب أن يتضمن بيانات كافية يكامل جداولها
الحكومة واستشاراتها، وعلى تكون بيانات الميزانية تصوريقة هذا البرنامج، ولقد تضمن مشروع النظام
ضرورة إدراج بيانات استشارات الحشد، وفي ضمن البيانات التالية للميزانية العامة .

بموجب ما يلي

- ١- السواقة على مشروع نظام حشد وفي الاستشارات العامة بالصيغة المرافقة لهذا .
- ٢- وقد نظم مشروع رسوم على ذلك ضرورة مراعاة لهذا .
- ولمّا ذكره .

المناصب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
ع

نظام عمله ونظام الاستشارات العامة

- ١ - يلتزم بحجب هذا النظام عن الجمهور (معدون الاستشارات العامة) .
- ٢ - يخصص هذا المعدون لتسهيل الاستشارة من المشاريع الاقتصادية ذات الطابع التجاري وسواء كانت تابعة للحكومة أو لمؤسسات القطاع الخاص المرشحة فيها أو المؤسسات العامة وسواء كانت هذه المشاريع تحت استقلال أو من ضمن مشاركة الجهات الإدارية المذكورة لمؤسسات خاصة، ويهتم هذا المعدون من طريق الأقسراء أو الدعان ومنحصر في حالات خاصة أن يتم التحويل من ضمن تخصيص مبالغ مخصصة لها من مخصصات معينة، كل ذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها مدير إدارة المعدون .
- ٣ - يحدد لهذا المعدون مبلغ الف مليون ريال سنوي، تأميمه خلال ثلاث سنوات مالية تبدأ من السنة المالية ١٣٩١/١٣٩٢ هـ - ويوزع بقرار من مجلس الوزراء^(١) زيادة هذا المبلغ .
- ٤ - يوزع إدارة المعدون مدير إدارة يكون من -
وزير المالية والاقتصاد الوطني
ومديره
أمين من أملاء مجلس الوزراء
بمجهتها رئيس مجلس الوزراء
رئيس الهيئة المركزية للتخطيط
مجالس مؤسسة النقد العربي السعودي .
- ٥ - ويولى المجلس في حدود أحكام هذا النظام رسم السياسة العامة للمعدون والفكر والتفكير في طلبات التحويل التي قد يله من الجهات المستفيدة، وبعد أن يقرر المجلس بمعرفة الدراسات اللازمة لتقديمه مدير المعدون الاقتصاد والمشاريع، وكما يفرح المجلس الاستشارات التي تقدم في المزايا العامة منها لتحويل المعدون . ويتم بإقرار المركز الثاني المعدون للمعدون وحسابه التفصيلي فهذا لرؤيته إلى مجلس الوزراء لا يحدد .
- ٥ - يرفع مجلس الإدارة أملاء عامة للمجلس مدير مخصص قرار من مجلس الوزراء وقدم وزارة المالية والاقتصاد الوطني من مزاياها بتوفير الخدمات اللازمة لمكتب أمين العام والموظفين الآخرين سواء من الخبراء أو الباحثين أو المصلين الاقتصاديين أو الفنية وغيرهم، ويوزع بقرار من مجلس إدارة المعدون التماسه بالشروط والالتزام التي يراها مناسبة مع أعضائه أو عملاء له، ثم عدسات استشارية أو دراسات ذات صلة للمعدون .
- ٦ - تقوم الأمانة العامة للمجلس بإعداد لائحة أعمال مجلس الإدارة وأداء دراسات اللازمة لمصروفات الاستشارات والطلبات الفرور والخاص والتأثير الشخصية وأداء المركز الثاني وتقرير الحساب التفصيلي، ويحدد تقريراً مفصلاً عما لا لتفاهات المعدون في الفترة التي يحددها التقرير .
- ٧ - يفتح في مؤسسة النقد العربي السعودي حساب مستقل للمعدون قيد فيه طلباته وتحويل إليه إيراداته . ويقرر الأمر منه بواسطة مؤسسة النقد العربي السعودي قيداً للتفصيلات التي يحددها مجلس إدارة - المعدون وقدم مؤسسة النقد العربي السعودي إلى مجلس إدارة المعدون حساباً سنوياً بطلباته حسب لائحة

(١) تمت زيادة رأس المال أكثر من مرة كان آخرها ما صدر بقرار مجلس الوزراء رقم (١٠٩) وتاريخ ١٣٩٨/٥/٣ هـ .
نظر ما صدر بشأن النظام .

المادة الخامسة

- ٨ لا يشارك المندوب في طلبات التمويل للشارع إلا إذا أرادت بها دراسات وأقية تشمل الجدول الاقتصادي للمشروع ومبانيها بالتكاليف ومسا التكاليف الممنوعة بالمطلة المحلية والتكاليف المتعلقة بالمطلة الأساسية ومدة التملك والكمية الممنوعة للتمويل وإلى غير ذلك من البيانات والمعلومات التي يتسدر مجلس الإدارة وجوب أرادها بالطلب . . وجوب على الوزارة أو المصلحة الحكومية أو المؤسسة العامة التي تملك المندوب مشروعاً تابعاً لها أن تقدم للمندوب تقريراً مالياً مفصلاً بالمبالغ المخصصة من المندوب للمشروع وكمية صرفها وآثارها في ذلك المشروع وإلى غير ذلك من البيانات التي يترتب على الإدارة وجوب نفس الحساب السنوي لها .
- ٩ لا يجوز السحب على المبالغ المتأخر على اعتمادها من المندوب لمشروع معين إلا بعد مصادقة المجلس لذلك الحاجة الآتية للمشروع .
- ١٠ نفس بيانات الميزانية العامة للدولة ومبانيها بأستثمارات المندوب وهم مجلس إدارة المجلس وتقريرها مرفقاً بحسابات المندوب من الأمانة للمركز المالي للمندوب وحسابه الثاني ومطابقاً لحسابه الرئيسية في الفترة المدة من حينها التقرير .

ما صدر بشأن النظام

الموضوع

قرار رقم ٢٠٩ تاريخ ١٠/٢/١٩٨٠ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الخطاب المرفوع من معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ١٨/٢٠٢٢ في ١٨/٤/٢٢ هـ المتضمن انه وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم ١١٨ وتاريخ ١٢/٦/٢٨ جري رصد مبلغ (١٥) خمسة عشر ألف مليون ريال في مؤسسة النقد العربي السعودي لغرض تحويل صناديق الاغراس خلال السنة المالية ١٩٨٠/٩٢ هـ على ان يوزع هذا المبلغ بقرار من المجلس بناء على توصية من وزير المالية والاقتصاد الوطني وبناء عليه فقد تم حتى الان توزيع المبالغ التالية :

ريال

١٠٠٠	لمليون ريال لصندوق التنمية الصناعية لاغراس تحويل برفاج قروض الكهرباء بموجب قرار المجلس رقم ٢٨ وتاريخ ١٨/١/٢ هـ
١٠٠٠	لمليون ريال لتغطية نفقات الطوارئ بموجب قرار المجلس رقم ٢٢ وتاريخ ١٨/١/٢ هـ
١٠٠٠	

وبهذا يصبح الباقي والذي لم يوزع بعد مبلغ (٩٠٠) مليون ريال يفيد معالية انه امكن الان معرفة احتياجات الصناديق الاخرى وذلك على النحو التالي :

- ١/ طبقا لقرارات المجلس رقم ٥٥٤ وتاريخ ١٢/٦/١٥ رقم ١٠١ وتاريخ ١٨/١/١٢ هـ فقد اصبح رأس مال صندوق التنمية العقارية (٢٢٨٠٠) مليون ريال الا ان التدفوع من رأس ماله حتى نهاية السنة المالية ١٩٨٠/٩٢ قد بلغ (١٠٠٠) مليون ريال اساسا التزامات الصندوق فقد تجاوزت مبلغ (٢٢٨٠٠) مليون ريال .
ان صندوق التنمية العقارية يحتاج الى حوالي (٩٠٠) مليون ريال خلال السنة المالية ١٩٨٠/٩٢ هـ لغرض صرف الجزء الاكبر من الارتباطات المالية المترتبة على القروض التي التزم بها .
- ٢/ لم يعتمد لصندوق الاستشارات العامة اية مبالغ في ميزانية عام ١٩٨٠/٩٢ وحيث ان الصندوق يقوم بتحويل عدد كبير من مشاريع التوسعات العامة كإسكان في رأس مال بعض الشركات السعودية والعمومية دعما للاقتصاد المحلي والعربي بالنظر للاحتياجات

الموضوع

اللمعة - فان حاله يقترح تخصيص مبلغ (١٥٠) مليون ريال لصندوق الاستشارات العامة
يؤخذ من الاتحاد المصروف لصناديق الاقتراض .
٢ / ان ملك التخليف المصروف يقوم وفقاً لنظامه بمنح قروض لمصلحة من المواطنين لاسباب
اجتماعية وانسانية ان السعد لهذا البنك لاقرض منح قروض في موازنة عام ١٣٧٢ / ١٤٠٠ (٦٠)
مليون ريال وان هذا المبلغ غير كاف للوظة بالالتزامات المالية وما قد يطرأ في المستقبل . . لذا
يقترح تخصيص مبلغ (٥٠) مليون ريال لبنك التخليف يؤخذ من الاتحاد المصروف لصناديق الاقتراض
١ / نظراً لزيادة الالتزامات على فصل حروفات الطوارئ ولتفاد الاحتياجات المقررة له يقترح اضافة
المبلغ الفائض من احتياجات صندوق الاقتراض وقدره (٣٠٠) مليون ريال الى اتحاد فصل الطوارئ .
لذا يرجو معاليه النظر في توزيع المبلغ الباقي من الاتحاد المصروف في مؤسسة النقد العربي السعودي ولغرض
تمويل صندوق الاقتراض على النحو التالي :

ريال	
٩٠٠٠	مليون لصندوق التنمية العقارية
١٥٠	مليون لصندوق الاحتشارات العامة
٥٠	مليون لبنك التخليف المصروف
٣٠٠	مليون لفصل الطوارئ
٩٠٩٠٠	

بمجرد

الموافق على طلب وزير المالية والاقتصاد الوطني توزيع المبلغ الباقي من الاتحاد المصروف في مؤسسة النقد
العربي السعودي لغرض تمويل صندوق الاقتراض على النحو التالي :
- تسعة الاف واربعمائة مليون ريال لصندوق التنمية العقارية .
- مائة وخمسون مليون ريال لصندوق الاستشارات العامة .
- مائتين مليون لبنك التخليف المصروف .
- ثلاثمائة مليون ريال لفصل الطوارئ .
ولما ذكر خبره .

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء

